الأمم المتحدة S/2025/612

مجلس الأمن

Distr.: General
30 September 2025
Arabic
Original: English

الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

1 - يُقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن 2756 (2024)، الذي مدد المجلس بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية (البعثة) حتى 31 تشرين الأول/أكتوبر 2025، وطلب فيه إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن الحالة في الصحراء الغربية قبل نهاية فترة الولاية. ويغطي التقرير ما جَدَّ من تطورات منذ صدور التقرير السابق المؤرخ 1 تشرين الأول/أكتوبر 2024 (S/2024/707)، ويتناول بالوصف الحالة في الميدان، وحالة العملية السياسية المتعلقة بالصحراء الغربية، وتنفيذ القرار 2756 (2024) والصعوبات القائمة التي تواجه عمليات البعثة والخطوات المتخذة للتغلب عليها.

ثانيا - التطورات الأخيرة

2 - ظلت الحالة في الصحراء الغربية تتسم بالتوترات والأعمال العدائية المنخفضة الحدة بين المغرب والجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (جبهة البوليساريو). ومع بلوغ النزاع عامه الخمسين، ساهم الالتزام الدولي المتجدد في الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لإحراز تقدّم في العملية السياسية الجارية بقيادة المبعوث الشخصي للأمين العام للصحراء الغربية، ستافان دي ميستورا.

ألف - التطورات الرئيسية

3 - في 4 تشرين الأول/أكتوبر 2024، أصدرت محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي حكمين أكدت فيهما قرارا مماثلا صدر سابقا في عام 2021 عن المحكمة العامة، وقضت بأن الاتفاقين التجاريين المتعلقين بمصايد الأسماك والزراعة، المعقودين بين الاتحاد الأوروبي والمغرب في عام 2019، قد أبرمهما الاتحاد الأوروبي بشكل غير قانوني. واعتَبرت المحكمة أن شعب الصحراء الغربية لم يوافق على الاتفاقين وأنهما أُبرما بالتالي في انتهاك لمبدأي تقرير المصير والأثر النسبي للمعاهدات.

الرجاء إعادة استعمال الورق

4 - وفي بيان صدر في اليوم نفسه عن وزارة الشؤون الخارجية، أشار المغرب إلى أنه "[يُ]عدّ نفسه[...] غير معني [...] بتاتا بقرار" المحكمة، واعتبر أن "مضمون القرار تشوبه العديد من العيوب القانونية [...] وأخطاء في الوقائع محل شبهات". وفي اليوم نفسه أيضا، أصدرت جبهة البوليساريو بيانا رحبت فيه بتأكيد المحكمة مجددا أن "الصحراء الغربية تتمتع بوضع منفصل ومستقل" وأن شعب الصحراء الغربية "يشكل طرفا ثالثا في العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والمغرب، ولا بد من موافقته".

5 - وفي 31 تشرين الأول/أكتوبر، أكد الوزير المغربي للشؤون الخارجية والتعاون الأفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، ناصر بوريطة، في بيان رحب فيه باتخاذ مجلس الأمن القرار 2756 (2024)، "تزايد دعم الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن والدول المؤثرة لمغربية الصحراء و[...]لمبادرة [المغربية] [...]لحكم الذاتي." وفي اليوم نفسه، أكدت جبهة البوليساريو، في بيان صحفي، أن خطة التسوية المشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية هي "الإطار المرجعي الوحيد للحل الذي قبله الطرفان [...] رسميا".

6 - وفي 6 تشرين الثاني/نوفمبر، ألقى الملك محمد السادس خطاباً بمناسبة الذكرى التاسعة والأربعين للمسيرة الخضراء أشاد فيه بـ "الدعم الواسع لمبادرة الحكم الذاتي". وفي 7 تشرين الثاني/ نوفمبر، ذكرت جبهة البوليساريو في بيان رسمي أن الخطاب "ضد الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي".

7 - وفي 26 شباط/فبراير 2025، أكد الأمين العام لجبهة البوليساريو، إبراهيم غالي، في خطاب ألقاه بمناسبة الذكرى التاسعة والأربعين لإعلان "الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية"، "إصرار الشعب الصحراوي على التشبث بحقوقه وأرضه وحقه في الدفاع عن نفسه، وصموده الأسطوري على مدار أكثر من نصف قرن".

8 - وفي بيان صدر في 8 نيسان/أبريل 2025 خلال زيارة وزير الشؤون الخارجية المغربي إلى واشنطن العاصمة، أكد وزير خارجية الولايات المتحدة، ماركو روبيو، مجددا اعتراف حكومته بـ "السيادة المغربية على الصحراء الغربية"، وحث "الطرفين على الدخول في مناقشات دون تأخير، وعلى استخدام مقترح الحكم الذاتي المقدَّم من المغرب باعتباره الإطار الوحيد"، مشيرا إلى أن الولايات المتحدة "ستعمل على تيسير إحراز تقدّم نحو تحقيق هذا الهدف". وفي 9 نيسان/أبريل، أصدرت جبهة البوليساريو بياناً أعربت فيه عن "الأسف العميق" إزاء البيان، وأعادت تأكيد رفضها لأي حل "خارج إطار الشرعية الدولية".

9 - وفي بيان مشترك صدر في 1 حزيران/يونيه 2025 عن المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والمغرب، ذكرت المملكة المتحدة أنها تعتبر أن الخطة المغربية للحكم الذاتي تشكّل "الأساس الأكثر مصداقية والأكثر قابلية للتطبيق والأكثر واقعية للتوصل إلى حل دائم للنزاع"، وأعربت عن استعدادها "لتقديم الدعم والمساعدة بدأب إلى المبعوث الشخصي والطرفين" من أجل التوصل إلى حل. وفي بيان صادر في اليوم نفسه، أعربت "الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية" عن "أسفها العميق وخيبة أملها" فيما يتعلق بالبيان، مشيرة في الوقت نفسه إلى أن المملكة المتحدة لم تعترف بالسيادة المغربية على الإقليم. وأصدرت وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية أيضا بياناً أعربت فيه عن أسفها "لقيام المملكة المتحدة بدعم مخطط الحكم الذاتي المغربي".

10 - وفي رسالة وجهها الممثل الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة إلى الأمين العام في 1 تموز/يوليه، قدّم تفاصيل المبادرات التي اتخذها المغرب لتعزيز التنمية الاجتماعية الاقتصادية غرب الجدار الرملي، بما فيها تحسين البنية التحتية والخدمات الأساسية، مثل مياه الشرب والطرق والكهرباء والصحة والتعليم. وواصل المغرب أيضا استضافة فعاليات دبلوماسية وثقافية ورياضية في الإقليم. ووفقا لتعداد وطني أجرته السلطات

المغربية في أيلول/سبتمبر 2024 شمل الإقليم غرب الجدار الرملي، ارتفع عدد سكان ذلك الجزء من الإقليم من 000 450 شخص تقريبا إلى 000 600 شخص منذ التعداد السابق الذي أجري في عام 2014.

11 - وفي الخطاب السنوي الذي ألقاه الملك محمد السادس في 29 تموز/يوليه بمناسبة عيد العرش المجيد، ذكر أنه "[يـ]ؤكد حرصـ[هـ] على إيجاد حل توافقي - لا غالب فيه ولا مغلوب، يحفظ ماء وجه جميع الأطراف". وأعرب أيضا في الخطاب عن استعداد المغرب لتناول العلاقة مع الجزائر في إطار "حوار صريح ومسؤول؛ حوار أخوي وصادق". واعتبرت جبهة البوليساريو في بيان صدر عنها في 30 تموز/يوليه أن "الحل التوافقي" للنزاع هو "الحل الديمقراطي المطابق للشرعية الدولية التي تعترف للشعب الصحراوي بالحق في تقرير المصير والاستقلال".

12 - وفي رسالة موجّهة إلى الأمين العام للأمم المتحدة في 20 آب/أغسطس، ذكر الأمين العام لجبهة البوليساريو أن الأنشطة الاقتصادية التي يقوم بها المغرب في الإقليم "غير قانونية"، محتجا في ذلك بالحكمين الصادرين عن محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي (انظر الفقرة 3). ووصف هذه الأنشطة قائلا إنها "تقوّض ممارسة الشعب الصحراوي لحقه في الحرية وتقرير المصير والاستقلال".

باء - الوضع على أرض الواقع

13 - ظلت البعثة تتلقى تقارير عن عمليات إطلاق نار مزعومة من جانب جبهة البوليساريو ضد وحدات من الجيش الملكي المغربي عند الجدار الرملي أو بالقرب منه، وعن غارات يزعم أن طائرات مسيرة تابعة للجيش الملكي المغربي تقوم بها شرق الجدار الرملي.

14 - وظلت معظم حوادث إطلاق النار التي أبلغ الطرفان البعثةَ بوقوعها غرب الجدار الرملي تتركّز في المنطقة الشمالية، بالقرب من محبس. ولم تتمكن البعثة من التأكد مباشرة من عدد ومواقع أكثر من نصف حوادث إطلاق النار المبلغ بها وظل تأثير تلك الحوادث موضوع ادعاءات متباينة من جانب الطرفين. وبناء على طلب الجيش الملكي المغربي وبمرافقته، واصلت البعثة زيارة مواقع مجاورة للجدار الرملي زُعم وقوع حوادث فيها، ولاحظت في معظم الحالات آثارا تدل على انفجار ذخائر الهاون والمدفعية. وسقطت معظم الطلقات التي تحققت منها البعثة في مناطق نائية ولم تتسبب في أضرار كبيرة.

15 - وفي 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، وقع حادث إطلاق نار واحد في بلدة محبس بالقرب من منطقة كانت تستضيف احتفالات مدنية أقيمت بمناسبة الذكرى التاسعة والأربعين للمسيرة الخضراء. ولم يبلغ عن وقوع إصابات. وفي 11 تشرين الثاني/نوفمبر، أجرت البعثة تحقيقات في موقع الحادث ورصدت حطام أربعة صواريخ على بعد 800 متر من السوق المحلية و 350 مترا تقريبا من وحدة تابعة للجيش الملكي المغربي. وفي رسالة موجهة إلى الأمين العام في 12 تشرين الثاني/نوفمبر، أفاد الممثل الدائم للمغرب بأن المغرب "يحتفظ بالحق في اتخاذ جميع التدابير والإجراءات التي يراها مناسبة لوضع حد لهذه التهديدات والاعتداءات التي تستهدف [...] وحدة أراضيه [...] في امتثال تام للمادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة".

16 - وفي 6 نيسان/أبريل 2025، سقطت قذيفة من عيار 155 ملم أطلقها الجيش الملكي المغربي على بعد كيلومترين تقريبا من موقع عمليات أحد شركاء البعثة المنفذين للإجراءات المتعلقة بالألغام في تيفاريتي. ولم تقع أي إصابات أو أضرار في الممتلكات. واتصل كل من الممثل الخاص للأمين العام للصحراء الغربية ورئيس البعثة، وقائد قوة البعثة بالمنسق المغربي وقائد المنطقة الجنوبية في الجيش الملكي المغربي فأعرب

الأول عن قلقه ودعا الثاني الجيش الملكي المغربي إلى الامتناع عن إطلاق النار في محيط الأنشطة الجارية للبعثة. وفي 7 نيسان/أبريل، ردّ الجيش الملكي المغربي مؤكدا من جديد الضمانات الأمنية الممنوحة "لجميع أفراد البعثة"، وأبلغ بأنه جرى إصدار تعليمات إضافية تطلب من موظفي الاتصال في الجيش بتنسيق الأنشطة مع مواقع أفرقة البعثة.

17 - وفي 27 حزيران/يونيه، وقعت أربعة انفجارات ناتجة عن نيران صاروخية بالقرب من موقع فريق البعثة في سمارة. وكان أحد الانفجارات على بعد 200 متر تقريبا من موقع الفريق. ولئن لم تقع أي إصابات، فقد كان هذا الحادث هو الأقرب إلى مرفق تابع للبعثة منذ استئناف الأعمال العدائية في عام 2020. وخلُصت البعثة إلى أن أربعة صواريخ شديدة الانفجار من عيار 122 ملم أُطلقت من مسافة 40 كيلومترا تقريبا من جهة شرق الجدار الرملي.

18 - وأرسل الممثل الخاص للأمين العام وقائد القوة رسالتين منفصلتين إلى جبهة البوليساريو للإعراب عن قلقهما العميق إزاء الحادث، ولتكرار الدعوة إلى وقف الأعمال العدائية. وفي 28 حزيران/يونيه، ردّ منسق جبهة البوليساريو مع البعثة مؤكدا من جديد أن جبهة البوليساريو "تلتزم بسلامة وأمن المراقبين العسكريين التابعين للبعثة وأفراد البعثة"، دون أن يؤكد أو ينفي المسؤولية عن الحادث. وفي 28 حزيران/يونيه أيضاً، كتب قائد المنطقة الجنوبية في الجيش الملكي المغربي إلى قائد قوة البعثة مشيراً إلى الحادث على أنه "عمل إجرامي وإرهابي ارتكبته ميليشيات [جبهة البوليساريو]".

19 - وواصلت البعثة أيضا التحقيق في الغارات الجوية وغيرها من الغارات المزعومة على مواقع شرق الجدار الرملي، بالتنسيق مع جبهة البوليساريو ومن خلال المساعدة المتخصصة التي تقدمها دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام. وتسببت غارتان من الغارات التي تم التحقيق فيها في وقوع إصابات بين المدنيين، بينما تسبب جميعها في أضرار مادية.

20 - وفي 15 تشرين الأول/أكتوبر 2024، حقّقت البعثة في قصف شنه الجيش الملكي المغربي بالمدفعية في منطقة ميجيك، فأبلغها شهود محليون بوقوع ثلاثة قتلى، اثنان منهم موريتانيان وواحد سوداني، وقيل إنهم جميعاً من عمال مناجم الذهب الحرفيين. وفي 16 أيار/مايو 2025، حققت البعثة في غارة نفذتها طائرة مسيّرة في منطقة ميجيك، ولاحظت تدمير إحدى المراكب، وأخبرها شهود محليون بوقوع حالتي وفاة بين عمال مناجم الذهب الحرفيين القادمين من موريتانيا. وأجرت البعثة تحقيقات في ثمانية مواقع إضافية شُنت فيها غارات بواسطة طائرات مسيرة. وفي كل مرة، لاحظت البعثة وقوع أضرار طالت بعض المركبات، وأبلغها شهود محليون بعدم وقوع حالات وفاة.

21 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أفادت مصادر إعلامية محلية بوقوع تسع غارات إضافية شُنت بواسطة طائرات مسيرة ضد القوات العسكرية لجبهة البوليساريو، وادعت أنها أسفرت عن سقوط ما مجموعه 28 ضحية، منهم 21 قتيلاً و 7 جرحى. وشُن معظم الغارات المبلغ عنها بطائرات مسيرة في المنطقة الجنوبية الشرقية، بالقرب من ميجيك، حيث تجرى أيضا أعمال تعدين حرفية. ولم تأذن جبهة البوليساريو للبعثة بالتحقيق في أي من هذه الحوادث المزعومة. وفي آذار/مارس وأيار/مايو 2025، أصدر ممثلون عن الحكومة الموريتانية بيانات علنية تدعو مواطنيها إلى تجنب "التنقيب عن الذهب خارج حدود الوطن [...] لما قد يترتب عليه من مخاطر على حياتهم".

22 - وفي رسالة موجهة إلى الممثل الخاص في 18 حزيران/يونيه 2025، ذكر ممثل جبهة البوليساريو في نيويورك ومنسق الجبهة مع البعثة أن "هناك مؤشرات توحي بأن [القوات المسلحة] المغربية تستخدم أيضاً أسلحة حرارية ضغطية محظورة دولياً" في إطار "عمل عدواني ضد الشعب الصحراوي". وأشار الممثل الدائم للمغرب، من جانبه، في رسالة موجهة إلى الأمين العام بتاريخ 9 تموز/يوليه، إلى " التأكد من وجود عناصر [مسلحة] من [جبهة البوليساريو]" في مواقع التعدين الحرفي شرق الجدار الرملي، وأفاد بأن جبهة البوليساريو "تشير إلى أن هذه المواقع مخصصة للمدنيين فقط".

23 - وفي الفترة ما بين كانون الثاني/يناير وآذار/مارس 2025، لاحظت البعثة أن المغرب انتهى من بناء طريق لم يُفتتح رسميا بعد يبلغ طوله حوالى 93 كيلومترا، ويمتدّ من مدينة سمارة إلى موريتانيا عبر الجدار الرملي. وسيوفر الطريق معبرا إضافيا ثانيا من الإقليم إلى موريتانيا، إلى جانب معبر الكركرات. وفي اجتماع عُقد مع قائد قوة البعثة في أغادير في 19 شباط/فبراير، أفاد قائد المنطقة الجنوبية في الجيش الملكي المغربي بأن الطريق مخصص للاستخدام المدني ولا علاقة له بعملياته.

ثالثا - مستجدات العملية السياسية

24 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمر المبعوث الشخصي في إجراء مشاورات بشأن مسألة الصحراء الغربية مع كل من المغرب وجبهة البوليساريو والجزائر وموريتانيا وأعضاء مجلس الأمن وأعضاء مجموعة الأصدقاء المعنية بالصحراء الغربية والجهات الفاعلة الأخرى المهتمة بغية المضي قدما بشكل بنّاء في العملية السياسية.

25 - وفي عام 2024، تواصل المبعوث الشخصي مع الأطراف الإقليمية الفاعلة، بما في ذلك وزراء الشؤون الخارجية في المغرب وموريتانيا والجزائر، في نيويورك على هامش الأسبوع الرفيع المستوى للجمعية العامة في أيلول/سبتمبر، ومع قيادة جبهة البوليساريو في الرابوني في 3 تشرين الأول/أكتوبر.

26 - وأصرّ وزير الشؤون الخارجية المغربي على أن الحكم الذاتي تحت السيادة المغربية يظل "نقطة وصول وليس نقطة بداية للعملية". ومن وجهة نظره أن المبادرة المغربية للحكم الذاتي لعام 2007 ينبغي أن تكون الإطار الذي تجرى ضمنه المفاوضات بمشاركة جبهة البوليساريو والجزائر وموريتانيا بالإضافة إلى المغرب. وذكّره المبعوث الشخصي بأن مجلس الأمن دعا في قراره 2703 (2023) جميع الأطراف إلى الإسهاب في عرض تفاصيل مواقفها وإلى تجنب الشروط المسبقة.

27 - وأكد الأمين العام لجبهة البوليساريو مجددا أن أحكام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي المتعلقة بتقرير المصير يجب أن تطبَّق بالكامل، وأن شعب الصحراء الغربية ينبغي أن يكون قادراً على تقرير مستقبله ومستقبل الإقليم دون أن تقوم أي جهة معنية أخرى باستباق الأمور. وأشار المبعوث الشخصي إلى أن مجلس الأمن شجّع بقوة جميع الأطراف على التعاون "بروح من الواقعية والتوافق" (انظر القرار 2703 (2023)).

28 - وواصل وزير الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج والشؤون الأفريقية في الجزائر، أحمد عطاف، دعمه للمواقف التي عبرت عنها جبهة البوليساريو، مصرّا في الوقت نفسه على أن بلده لا يعتبر نفسه طرفاً في النزاع. وأكد مجددا وزير الشؤون الخارجية والتعاون الأفريقي والموريتانيين في الخارج في موريتانيا، محمد سالم ولد مرزوك، موقف حكومته المتمثل في الحياد الإيجابي.

29 - وفي عام 2025، واصل المبعوث الشخصي اتصالاته مع جميع المعنيين. وسافر إلى الرباط في 24 آذار/مارس لعقد اجتماع مع وزير الشؤون الخارجية المغربي؛ وإلى نواكشوط في 3 نيسان/أبريل لعقد اجتماعات مع الرئيس الموريتاني، محمد ولد الغزواني، ووزير الشؤون الخارجية الموريتاني؛ وإلى الرابوني في 5 نيسان/أبريل لعقد اجتماع مع الأمين العام لجبهة البوليساريو؛ وإلى الجزائر العاصمة في 14 كانون الثاني/يناير و 6 نيسان/أبريل لعقد اجتماعات مع وزير الشؤون الخارجية الجزائري. وأجرى المبعوث الشخصي مشاورات أخرى في بروكسل مع وزيري الشؤون الخارجية في الجزائر وموريتانيا في 20 أيار/مايو، ومع ممثلي جبهة البوليساريو في 22 أيار/مايو. واجتمع مرة أخرى مع ممثلي جبهة البوليساريو في لندن في 5 آب/أغسطس.

30 - وفي آذار/مارس، أكد وزير الشؤون الخارجية المغربي للمبعوث الشخصي القيمة التي توليها حكومته للعملية التي تجريها الأمم المتحدة بشأن الصحراء الغربية، وشدّد على أن المنظمة هي وحدها القادرة على إعطاء شرعية لأي حل يتم التوصل إليه. وأكد المبعوث الشخصي مجددا أهمية مشاركة المغرب في مناقشات متعمقة مع جميع المعنيين بشأن الخيارات التي اقترحها الطرفان.

31 - وأشار الأمين العام لجبهة البوليساريو إلى أن الجبهة مستعدة للمشاركة في مناقشات ثنائية مع المغرب تتولّى الأمم المتحدة تيسيرها. وخلال الاجتماع، انتهز المبعوث الشخصي الفرصة لتذكيره بالأهمية التي تعلقها المنظمة على استئناف وقف إطلاق النار.

32 - وجدّد وزير الشؤون الخارجية الجزائري دعم حكومته المستمر لإجراء محادثات مباشرة بين المغرب وجبهة البوليساريو تحت رعاية الأمم المتحدة وبحضور الجزائر وموريتانيا. وظل الرئيس الموريتاني ووزير الشؤون الخارجية الموريتاني حريصين على عدم زيادة زعزعة استقرار الوضع الإقليمي، وأعربا عن استعدادهما لمواصلة دعم العملية السياسية.

33 - وفي أيلول/سبتمبر، أجرى المبعوث الشخصي مشاورات مع جميع المعنيين قبل تقديم إحاطته نصف السنوية إلى مجلس الأمن في تشرين الأول/أكتوبر. وفي 16 و 24 أيلول/سبتمبر، التقى بوزير الشؤون الخارجية الجزائري؛ وفي 21 أيلول/سبتمبر، التقى بالأمين العام لجبهة البوليساريو؛ وفي 22 أيلول/سبتمبر، التقى بوزير الشؤون الخارجية المغربي، وفي 24 أيلول/سبتمبر، التقى بوزير الشؤون الخارجية الموريتاني. وعُقدت هذه الاجتماعات في المنطقة وعلى هامش الأسبوع الرفيع المستوى للجمعية العامة في نيويورك.

34 - وواصل المبعوث الشخصي أيضا مشاوراته مع مجموعة واسعة من المحاورين الدوليين، ومن بينهم وكيل الوزارة البرلماني في المملكة المتحدة في 18 أيلول/سبتمبر 2024 و 5 آب/أغسطس 2025، وغيره من كبار المسؤولين البريطانيين في 1 نيسان/أبريل 2025 في لندن؛ ووزير أوروبا والشؤون الخارجية في فرنسا، جان - نويل بارو، في 11 أيلول/سبتمبر 2025 ومسؤولين فرنسيين كبار في باريس في 20 أيلول/سبتمبر 2024؛ ومسؤولين إيطاليين كبار في روما في 25 شباط/فبراير و 20 حزيران/يونيه 2025؛ ووزيرة الدولة السلوفينية المعنية بالشؤون المتعددة الأطراف في ليوبليانا في 5 آذار/مارس؛ ووكيلة وزارة الخارجية بالنيابة للشؤون السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية في واشنطن العاصمة في 10 نيسان/أبريل، وكبير مستشاري الرئيس لشؤون أفريقيا، مسعد بولس، في 5 أيلول/سبتمبر 2025؛ ونائب وزير خارجية الاتحاد الروسي، سيرغي فيرشينين، في موسكو في 18 أيلول/سبتمبر. وفي إطار هذه

الاجتماعات والتفاعلات، أعرب محاورو المبعوث الشخصي عن تقديرهم للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لتيسير التوصل إلى تسوية سياسية لقضية الصحراء الغربية.

35 - ووفقا للقرارين 2703 (2023) و 2756 (2024)، قدّم المبعوث الشخصي إحاطة إلى مجلس الأمن في مشاورات مغلقة في 16 تشرين الأول/أكتوبر 2024 و 14 نيسان/أبريل 2025. وفي كلتا المناسبتين، تلقى تأييداً واسعاً من أعضاء المجلس لجهوده. والتقى المبعوث الشخصي، أثناء وجوده في نيويورك، ممثلين عن المغرب وجبهة البوليساريو والجزائر وموريتانيا وأعضاء المجلس بالإضافة، إلى مسؤولين كبار في الأمم المتحدة.

رابعا - أنشطة بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية

ألف - الأنشطة التنفيذية

36 - في 31 آب/أغسطس 2025، كان قوام العنصر العسكري للبعثة يتألف من 150 فرداً عسكرياً، وكان 38 منهم نساء. وواصلت البعثة بذل الجهود لتحسين التكافؤ بين الجنسين، حيث بلغت نسبة النساء من المراقبين العسكريين 20 في المائة و من الوحدة الطبية التي توفّرها بنغلاديش 30 في المائة.

37 - وخلال الفترة من 1 أيلول/سبتمبر 2024 إلى 31 آب/أغسطس 2025، قامت البعثة بدوريات برية غطت حوالى 440 364 كيلومترا.

38 - وفي غرب الجدار الرملي، أجرت البعثة 723 7 زيارة إلى مقار الجيش الملكي المغربي ووحداته ووحداته الفرعية ونقاطه الحصينة ومراكز المراقبة التابعة له. وظلّ المغرب يشير على مراقبي الأمم المتحدة العسكريين بعدم زيارة الوحدات الأمامية دون مرافقة الجيش بسبب المخاوف المتعلقة بالسلامة والأمن. واستمرت البعثة في إجراء الدوريات في مناطق مختارة على طول الجدار الرملي حيث لم يبلغ عن تبادل لإطلاق النار بين الطرفين.

39 - وفي الفترة ما بين 1 أيلول/سبتمبر 2024 و 31 آب/أغسطس 2025، أجرت البعثة 141 طلعة استطلاعية جوية غرب الجدار الرملي. وبسبب المخاوف المتعلقة بالسلامة والأمن، استمرت هذه الطلعات الجوية في حدود مسافات لا تقل عن 5 كيلومترات من الجدار الرملي.

40 - وفي الفترة ما بين 1 أيلول/سبتمبر 2024 و 31 آب/أغسطس 2025، أبلغ الجيش الملكي المغربي البعثةَ بوقوع 142 حادثا جرى فيها إطلاق النار من مسافة بعيدة على وحداته عند الجدار الرملي أو بالقرب منه، مع تركز حوالى 50 في المائة من تلك الحوادث في منطقة محبس. وفي الفترة نفسها، أجرت البعثة 58 دورية للتحقيق، فزارت في المجموع 354 موقعاً من مواقع الارتطام المبلغ عنها. ولم تحقق البعثة في حوادث أخرى، ويعزى ذلك إما لتعذّر تحديد مواقع الارتطام أو لوجود هذه المواقع في المنطقة العازلة شرق الجدار الرملي.

41 - وفي شرق الجدار الرملي، استمرت البعثة في إجراء دوريات برية مرتين في الأسبوع، بمرافقة جبهة البوليساريو. وظلت جبهة البوليساريو تقيّد تحركات الدوريات البرية التابعة للبعثة في حدود مسافة 20 كيلومترا من موقع كل فريق. وفي تيفاريتي وميجيك، كان يتوجب أيضا على الدوريات البرية التابعة

للبعثة البقاء على طرق محددة تمت الموافقة عليها. ولم تسمح جبهة البوليساريو لطائرات الهليكوبتر التابعة للبعثة بإجراء طلعات استطلاعية شرق الجدار الرملي منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2020.

42 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت البعثة تعزيز التنسيق والتعاون مع الجيش الملكي المغربي. وأجرت أربع زيارات إلى مقارّ المنطقة الجنوبية للجيش الملكي المغربي في أغادير في تشرين الثاني/نوفمبر 2024 وشباط/فبراير وأيار/مايو 2025. وعلى مستوى العمل، عقد العنصر العسكري للبعثة خمسة اجتماعات مع نظراء في الجيش الملكي المغربي، بما فيها اجتماع في العيون في شباط/فبراير، واجتماعان في الداخلة في تشرين الأول/أكتوبر 2024 وشباط/فبراير 2025، واجتماعان في كلميم في تشرين الثاني/نوفمبر 2024 وشباط/فبراير 2025.

43 - وظل قائد قوة البعثة غير قادر على إقامة اتصال مباشر مع القيادة العسكرية لجبهة البوليساريو، وظلت جميع الاتصالات تجرى بالمراسلة الخطية. وعلى مستوى مواقع الأفرقة شرق الجدار الرملي وفي الرابوني، بالقرب من تندوف، في الجزائر، استمرت الاتصالات الشخصية مع ضباط الاتصال التابعين لجبهة البوليساريو. وعُقدت شرق الجدار الرملي سبعة اجتماعات اتصال بين قادة مواقع أفرقة البعثة، وقادة النواحي العسكرية التابعين لجبهة البوليساريو ونوابهم.

44 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت البعثة مراقبة الطائرات المسيرة في مطار سمارة، وتلقت معلومات من مصادر مفتوحة وجهات اتصال محلية بشأن 18 غارة جوية مزعومة نفذتها طائرات مسيرة تابعة للجيش الملكي المغربي شرق الجدار الرملي. وكلما كان يبلَّغ عن وقوع غارة، كانت البعثة تتصل بالطرفين لطلب معلومات إضافية والحصول على ضمانات أمنية لإجراء تحقيق في مواقع الحوادث المبلغ عنها. وفي تسع مناسبات، وبعد تلقي ضمانات أمنية من الجيش الملكي المغربي وجبهة البوليساريو، تمكنت البعثة من زيارة مواقع الحوادث المبلغ عنها وإجراء تحقيق. ولم تتمكن البعثة من التحقيق في تسع حوادث مزعومة منفصلة بسبب نفي جبهة البوليساريو وقوع هذه الحوادث أو عدم تأكيد الجبهة وقوعها.

45 - وفي 10 آذار/مارس و 8 أيار/مايو 2025، قدّم الجيش الملكي المغربي طلبات إلى فريقي البعثة في موقعي أم دريغة ومحبس لبناء 92 و 54 ملجأً على التوالي بهدف توفير أماكن إقامة لأفراده العسكريين؛ وتمت الموافقة على الطلبين.

باء - الإجراءات المتعلقة بالألغام

46 - ظلت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام والتابعة للبعثة تقوم بأنشطة لإزالة الألغام شرق الجدار الرملي منذ استئناف كامل أعمالها في عام 2024 (S/2024/707، الفقرة 46)، بما في ذلك التخلص من الذخائر المتفجرة في حالات الطوارئ، والتحقق من سلامة الطرق، وتوعية المراقبين العسكريين التابعين للبعثة بمخاطر الذخائر المتفجرة، وكذلك تقديم المساعدة لدوريات التحقيق التي تقوم بها البعثة في مواقع الغارات الجوية والمدفعية المزعومة ودعم تحركات القوافل البرية للبعثة شرق الجدار الرملي. وتولى فريق احتياطي للاستجابة لحالات الطوارئ في إطار الإجراءات المتعلقة بالألغام إدارةَ الأحداث والحوادث المتعلقة بالألغام الأرضية والذخائر المتفجرة.

47 - وفي الفترة ما بين 1 أيلول/سبتمبر 2024 و 31 آب/أغسطس 2025، أجرى فريقا إزالة الألغام التابعان لدائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام 050 1 مهمّة، لضمان التنقل الآمن لأفراد البعثة المدنيين

والعسكريين والقوافل اللوجستية وتقديم الخبرة التقنية أثناء التحقيق في الغارات المنفذة بطائرات مسيرة. وفي 31 آب/أغسطس، اعتبر الفريقان أن 816 13 كيلومترا من الطرق الرابطة بين مختلف مواقع الأفرقة شرق الجدار الرملي خالية من الذخائر المتفجرة المرئية. وتحققت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام أيضا من خلو 728 كيلومترا من الطرق من أخطار المتفجرات وهي طرق تستخدمها أفرقة التحقيق التابعة للبعثة لزيارة مواقع الغارات الجوية والمدفعية المزعومة والمناطق المحيطة بها. وقامت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام أيضا بتطهير حقول الألغام إلى جانب القيام بأنشطة مسح غير تقني، ونجحت في تطهير 164 415 1 مترا مربعا من الأراضي.

48 - وفي 31 آب/أغسطس، كان هناك عدد من حقول الألغام والمناطق شرق الجدار الرملي لم تُطهَّر بعد من أخطار الذخائر المتفجرة وهي 24 حقلا من أصل 67 من حقول الألغام المعروفة و 34 منطقة من أصل 541 من المناطق المسجلة على أنها مناطق استُهدفت بذخائر عنقودية. ومنذ 1 أيلول/سبتمبر، عثرت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام على لغم مضاد للأفراد و 12 لغما من الألغام المضادة للمركبات و 247 ذخيرة عنقودية و 35 قطعة من الذخائر المتفجرة ودمرتها.

49 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام بمسح وتأكيد وجود ثلاثة حقول ألغام في بير الحلو ومنطقتين ملوثتين بالذخائر العنقودية في ميجيك، يقدَّر أن تاريخها يعود إلى الفترة الممتدة بين عامي 1975 و 1991. ويقع أحد حقول الألغام على بعد 20 كيلومتراً تقريباً من موقع فريق البعثة.

50 - وفي الفترة من 1 أيلول/سبتمبر 2024 إلى 31 آب/أغسطس 2025، أبلغ الجيش الملكي المغربي البعثة بأنه طهر ما يقرب من 129 مليون متر مربع من الأراضي غرب الجدار الرملي من أخطار الذخائر المتفجرة ودمّر 34 لغما مضادا للأفراد و 60 لغما مضادا للدبابات، و 475 قطعة من الذخائر المتفجرة.

51 - وظلت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام تقوم بالتنسيق والتعاون على نحو وثيق مع جبهة البوليساريو من خلال المكتب الصحراوي لتنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام.

52 - وأبلغ الجيش الملكي المغربي عن وقوع ثلاث حوادث تنطوي على أخطار المتفجرات غرب الجدار الرملي، وهو ما تسبب في إصابة ثلاثة مدنيين.

جيم - الأمن

53 - ظلت البعثة تقوم بأنشطة المراقبة الموكلة إليها، في سياق عملياتي يتسم باستمرار الأعمال العدائية المنخفضة الحدة. وكان وجود الذخائر غير المنفجرة والمتفجرات من مخلفات الحرب لا يزال يشكّل مصدر قلق بالغ وتهديدا لأفراد الأمم المتحدة وأصولها. وظل أيضا وقوع حوادث إطلاق نار في محيط مواقع أفرقة البعثة يشكل مدعاة للقلق (انظر الفقرتين 15 و 16). واستمرت البعثة في استعراض وتكييف وجودها الأمني في مواقع الأفرقة لمواجهة هذه الحوادث.

54 - وظل المغرب وجبهة البوليساريو يتحملان المسؤولية الرئيسية عن سلامة وأمن أفراد الأمم المتحدة وأصولها ومواردها غرب الجدار الرملي وشرقه، على التوالي. وظلت البعثة تثق في التزام كلا الطرفين وقدرتهما في هذا الصدد.

دال - الأنشطة المدنية الفنية

55 - واصلت البعثة رصد التطورات المستجدة في الصحراء الغربية وتلك التي تؤثر عليها وواصلت تحليل تلك التطورات والإبلاغ بها. وتابع مكتب الاتصال التابع للبعثة في تندوف التطورات في مخيمات اللاجئين الصحراويين وفي محيطها. وواصلت البعثة الاعتماد على قاعدة بيانات تقدير الحالة العسكرية بالاستناد إلى عناصر جغرافية مكانية وعلى النظام الشامل للتخطيط وتقييم الأداء، وذلك بغية تحسين قدرتها على تقدير وضعها وعلى إنجاز مهامها التنفيذية بنجاح.

56 - وبالإضافة إلى الاجتماعات المنتظمة المعقودة مع المنسق المغربي في العيون والرباط، اجتمع الممثل الخاص مع وزير الشؤون الخارجية المغربي في 6 أيار/مايو 2025 في الرباط. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2024 ونيسان/أبريل 2025، اجتمع الممثل الخاص مع منسق جبهة البوليساريو في نيويورك.

57 - وواصل ممثلو بعض الدول الأعضاء زيارة مكتبي البعثة في العيون وتندوف، وكذلك مواقع أفرقة البعثة غرب الجدار الرملي. وواصل الممثل الخاص أيضا تقديم إحاطات منتظمة إلى الدول الأعضاء في الرباط ونيويورك.

هاء - التحديات التي تواجه عمليات البعثة

58 - في شرق الجدار الرملي، تمكّنت البعثة من إجراء رحلات جوية منتظمة لإعادة التموين ونقل شحنات البضائع ومن نشر قافلة برية واحدة في المتوسط شهريا. وبينما ظلّ نشر القافلة البرية خاضعا لشرط الحصول على إذن مسبق على أساس "مؤقت واستثنائي" من جبهة البوليساريو، تسنى الإبقاء على مواقع أفرقة البعثة بشكل كامل في هذا الجزء من الإقليم. وتم الانتهاء من تركيب نظام هجين لتوليد الطاقة الشمسية في بير الحلو، شرق الجدار الرملي، حيث انخفض بقدر أكبر اعتماد البعثة على الوقود الأحفوري لتوليد الكهرباء وباتت ستة من أصل المواقع التسعة للأفرقة مجهزة تجهيزا كاملا بنظم الطاقة الشمسية.

59 - وما زال افتقار البعثة إلى سبل التواصل مع المحاورين المحليين غرب الجدار الرملي يحدّ بشكل كبير من قدرتها على جمع معلومات موثوقة لأغراض تقدير الحالة السائدة، وعلى تقييم التطورات في جميع أنحاء المنطقة الخاضعة لمسؤوليتها والإبلاغ عن تلك التطورات.

60 - وظل الممثل الخاص وقائد قوة البعثة غير قادرين على الاجتماع بجبهة البوليساريو في الرابوني، خلافاً لما درجت عليه الممارسة في السابق.

61 - وظل الانطباع العام في أوساط السكان عن حياد البعثة يتأثر باشتراط المغرب أن تستخدم البعثة مركبات تحمل لوحات تسجيل مغربية في غرب الجدار الرملي بما يتعارض مع اتفاق مركز البعثة. وظلت هذه المسألة غير المحسومة، إلى جانب ختم المغرب لجوازات سفر أفراد البعثة في الصحراء الغربية، موضوع اعتراضات من جانب جبهة البوليساريو.

62 - وأدت زيادة الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للبعثة إلى خفض عدد المراقبين العسكريين الموفدين التابعين للبعثة إلى 149 مراقبا عسكريا من أصل القوام المعتمد البالغ 218 مراقبا، وهو ما أثّر على عدد الدوريات البرية والأنشطة الأخرى التي تقوم بها البعثة.

خامسا – الأنشطة الإنسانية وحقوق الإنسان

ألف – الأشخاص المجهولو المصير في النزاع

63 – ظلت مسألة الأشخاص الذين لا يزالون مجهولي المصير نتيجة الأعمال العدائية السابقة شاغلا من الشواغل الإنسانية الرئيسية. وظلت اللجنة الدولية للصليب الأحمر مستعدة للتصرفِ بوصفها وسيطاً محايداً بين الطرفين والاضطلاع بدورٍ استشاري بشأن هذه المسألة.

باء – تقديم المساعدة لحماية لاجئي الصحراء الغربية

64 – واصلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية، بدعم من مكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة، تقديم المساعدات الإنسانية إلى اللاجئين الصحراويين في المخيمات الخمسة المجاورة لتندوف.

65 – واستمر تنفيذ الخطة الموحدة الأولى للاحتياجات والأنشطة في المخيمات، أي خطة الاستجابة للاجئين الصحراويين للفترة 2024–2025، وهي الآن في عامها الثاني من التنفيذ. ومن مجموع المبلغ المنشود وقدره حوالي 104 ملايين دولار، كان المبلغ الذي تم استلامه حتى نهاية تموز/يوليه 2025 يناهز 36,16 مليون دولار، يشمل دعما سخيا قدمته حكومة الجزائر. وواصلت وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها بذل الجهود لدعم جمع التبرعات من أجل تنفيذ خطة الاستجابة للاجئين الصحراويين، بما في ذلك الاتصال بمانحين جدد محتملين، سواء من الدول أو الجهات الفاعلة في القطاع الخاص. ويجري حالياً إعداد خطة جديدة للاستجابة للاجئين الصحراويين للفترة 2026–2027.

66 – وأشارت النتائج الأولية التي تمخضت عنها دراسة استقصائية موسّعة وموحّدة أجريت في مجال التغذية في أيار/مايو 2025 في المخيمات إلى تدهور خطير في الحالة التغذوية لسكان المخيمات، ولا سيما الأطفال والنساء في سن الإنجاب. وارتفع معدل سوء التغذية الحاد العام ومعدل التقزم لدى الأطفال بشكل مطرد، فبلغ 13,6 في المائة و 30,7 في المائة على التوالي، مقارنةً بالجولة الأخيرة التي أجريت في عام 2022 والتي سجلت 10,7 في المائة و 28,8 في المائة. ولا يزال معدّل انتشار فقر الدم عاليا جدا وهو يتجاوز العتبةَ العالية من منظور الصحة العامة المحددة في 40 في المائة، حيث بلغ 68,8 في المائة في صفوف النساء في سن الإنجاب، و 65,3 في المائة في صفوف الأطفال دون سن الخامسة. وتدلّ هذه النتائج على حدوث تدهور كبير مقارنةً بالدراسة الاستقصائية لعام 2022 التي سُجل فيها ارتفاع معدل فقر الدم في هاتين الفئتين السكانيتين بلغ 53,5 في المائة و 54,2 في المائة على التوالي. وأثارت هذه النتائج القلق من احتمال حدوث حالة طوارئ تغذوية في منطقة تشهد إحدى أطول حالات النزوح في العالم. ووضعت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واليونيسف وبرنامج الأغذية العالمي استراتيجية تغذية متعددة القطاعات وشاملة تمتد على خمس سنوات وتهدف إلى معالجة نقص التغذية (التقزم والهزال ونقص الوزن) وفقر الدم وفرط التغذية (زيادة الوزن والسمنة) في المخيمات لمدة خمس سنوات.

67 – وبالشراكة مع الهلال الأحمر الجزائري ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، واصل برنامج الأغذية العالمي تقديم المساعدات الغذائية لتلبية احتياجات ما يقرب من 80 في المائة من السكان الصحراويين الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي. وكشف تقييم الأمن الغذائي لعام 2024 عن تدهور الوضع في المخيمات. ولم تكن المساعدات الإنسانية كافية لتلبية احتياجات الأسر بشكل كامل بسبب ارتفاع

أسعار السوق وعدم انتظام الإمدادات، وهو ما أدى إلى خفض القوة الشرائية للأسر التي تعتمد على نفسها، إلى جانب انخفاض التمويل. وبدأ برنامج الأغذية العالمي مناقشات مع الحكومة الجزائرية بشأن إمكانية شراء السلع الغذائية محلياً بسعر يحدد بالتفاوض مع الحكومة وبموافقتها، وذلك للتمكن من شراء كميات أكبر في حدود الميزانية ذاتها.

جيم - تدابير بناء الثقة

68 - لم تنفَّذ بعد تدابير بناء الثقة، المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن 1282 (1999) وقراراته اللاحقة، من أجل إتاحة الاتصالات الأسرية بين اللاجئين الصحراويين في مخيمات تندوف ومجتمعاتهم الأصلية في الصحراء الغربية. وظل المبعوث الشخصي يحيط علما بأن المغرب وجبهة البوليساريو لم يعربا عن اهتمامهما الفوري بمواصلة العمل بشأن هذه المسائل.

دال - حقوق الإنسان

69 - لم يُسمح لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بالوصول إلى الإقليم منذ عام 2015 على الرغم من الطلبات المتكررة، ومع أن مجلس الأمن حثّ بقوّة غير مرة، وكان آخرها في قراره 2756 (2024)، على تعزيز التعاون مع المفوضية، بما في ذلك من خلال تيسير الزيارات إلى الإقليم. وظلّ غياب الرصد المستقل والنزيه والشامل والمطرد لحالة حقوق الإنسان يعيق إجراء تقييم شامل لحالة حقوق الإنسان على أرض الواقع. وتفيد التقارير بأن مراقبين دوليين، ومن بينهم برلمانيون ومحامون وصحفيون، لا يزالون يواجهون قيودا تعيق دخولهم، مع منع العشرات منهم من الدخول أو طردهم.

70 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمرت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في تلقي تقارير تفيد بتقلص الحيز المدني على نحو متزايد وبفرض القيود على حق الصحراويين في حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي، وسط تزايد المراقبة والمضايقة والترهيب[1]. وأفيد بأن السلطات المغربية قمعت احتجاجات وتجمعات داعمة لتقرير المصير، ولوحظ أن الصحراويات المدافعات عن حقوق الإنسان قد تضررن بشكل خاص.

71 - وفي 20 آذار/مارس 2025، أرسل المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة رسالة إلى المغرب يعربون فيها عن قلقهم إزاء الانتهاكات التي مست 79 ناشطا صحراويا[2]. وأشارت الرسالة أيضا إلى وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان مرتبطة بمشاريع الإعمار الساحلية التي تنطوي على استملاك الأراضي على نطاق واسع، وتدمير الممتلكات الخاصة، وتهجير السكان[3]. ونفى المغرب هذه المزاعم في أيار/مايو 2025[4].

(1) انظر على سبيل المثال البلاغ MAR 2/2024 والردّ المقدم، و MAR 1/2025 والردّ المقدم. وجميع البلاغات المشار إليها في هذا التقرير متاحة على الرابط التالي: https://spcommreports.ohchr.org/Tmsearch/TMDocuments.

(2) البلاغ MAR 3/2025.

(3) المرجع نفسه، الصفحة 9.

(4) انظر ردّ المغرب على البلاغ MAR 3/2025.

72 - ولا تزال الظروف المزرية لاحتجاز السجناء الصحراويين مسألة تثير القلق الشديد. وظلت انتهاكات حقوق الإنسان المبلغ عنها ضد سجناء أكديم إزيك، الذين ما زالوا محتجزين في سجون خارج الصحراء الغربية، تؤثر سلباً على صحتهم البدنية والعقلية. وأدى سَجن الصحراويين داخل المغرب إلى تقويض الزيارات العائلية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2024، أشار الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي إلى عدم اتخاذ الحكومة المغربية أي إجراء لتنفيذ رأيه 2023/23، وسلط الضوء على تردي ظروف الاحتجاز، بما في ذلك العزل، وعدم إتاحة فرص التواصل مع أسرهم وتقييد الحصول على الرعاية الطبية[5]. وتلقت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تقارير عن انتهاكات مماثلة مرتكبة ضد معتقلين صحراويين آخرين، بما فيها المعاملة التمييزية من جانب سلطات السجن. وأُبلغ عن حالة وفاة واحدة على الأقل أثناء الاحتجاز.

73 - وفي أعقاب الحكمين الصادرين عن محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي في تشرين الأول/أكتوبر 2024[6] (انظر الفقرة 3)، تلقت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تقارير تشير إلى أن السكان الصحراويين لا يستفيدون من مشاريع استغلال الموارد الطبيعية التي ينفذها المغرب في الإقليم، وتفيد بأن ذلك يتعارض مع مبدأ تقرير المصير الذي يسري على شعب الصحراء الغربية. وأفيد بأن هذا الوضع يؤدي إلى إدامة التهميش الاقتصادي للسكان، ويدفع الشباب الصحراوي إلى الفرار من الصحراء الغربية بحثاً عن فرص أفضل. وفي سياق منفصل، تلقت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان معلومات تلقي الضوء على استمرار هشاشة الظروف المعيشية، بما في ذلك انعدام الأمن الغذائي في مخيمات تندوف، وعلى الحاجة إلى ضمان حماية حقوق الإنسان الواجبة للاجئين الصحراويين.

74 - وفي مذكرة شفوية أُرسلت إلى مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في 26 حزيران/يونيه 2025، قدم المغرب معلومات عن تعاونه مع آليات حقوق الإنسان؛ وعن التدابير المتخذة لضمان التمتع بالحقوق المدنية والسياسية؛ وعن التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وأبلغ المغرب أيضا عن انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان في مخيمات تندوف[7].

75 - وفي 2 تموز/يوليه 2025، قدّم المجلس الوطني لحقوق الإنسان في المغرب معلومات عن أنشطته في مجال بناء القدرات، وعن جهوده في معالجة الشكاوى وإحالة القضايا وعمليات وساطة في الصحراء الغربية. وأشار أيضا إلى الزيارات التي قام بها إلى مرافق الاحتجاز، وإلى تدخلاته التي أفيد بأنها أدت إلى تحسين ظروف الاحتجاز.

سادسا - الجوانب المالية

76 - خصصت الجمعية العامة، بموجب قرارها 310/79 المؤرخ 30 حزيران/يونيه 2025، مبلغ 70,7 مليون دولار للإنفاق على البعثة في الفترة من 1 تموز/يوليه 2025 إلى 30 حزيران/يونيه 2026، وهو مبلغ يشمل تبرعات عينية قدرها 0,5 مليون دولار.

(5) انظر A/HRC/57/44.

(6) حكما المحكمة في القضيتين المدمجتين C-778/21 P و C-798/21 P، وفي القضيتين المدمجتين C-779/21 P و C-799/21 P، 4 تشرين الأول/أكتوبر 2024.

(7) وقع معظم الحوادث المشار إليها في المذكرة الشفوية خارج الفترة المشمولة بالتقرير.

77 - وفي 20 آب/أغسطس 2025، كانت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للبعثة قد بلغت 64,9 مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام حتى ذلك التاريخ 855,4 3 مليون دولار.

78 - وسُددت تكاليف القوات للفترة المنتهية في 31 آذار/مارس 2025، فيما سُدّدت تكاليف المعدات المملوكة للوحدات للفترة المنتهية في 30 أيلول/سبتمبر 2024.

79 - ويؤثر الوضع المالي بشكل متزايد في قدرة البعثة على مواصلة تنفيذ ولايتها وكذلك على وجودها في جميع أنحاء الإقليم.

سابعا - الملاحظات والتوصيات

80 - لا يزال يساورني قلق عميق إزاء الحالة في الصحراء الغربية، وإزاء الظروف المترسخة في أرض الواقع التي لا تزال تعيق التقدم نحو حل سياسي للنزاع. وتتيح الذكرى السنوية الخمسين لنشوب النزاع، التي تحلّ في تشرين الثاني/نوفمبر 2025، تسليط الضوء على الحالة الراهنة المطوّلة والمثيرة للقلق، ولكنها تتيح أيضا الفرصة لتجديد الجهود من أجل التعجيل بحل لهذا النزاع الذي طال أمده. وثمة حاجة ملحة إلى كسر الجمود بما يخدم مصلحة شعب الصحراء الغربية وتطلعاته، ومن أجل الحفاظ على الاستقرار وتعزيز التنمية في المنطقة وخارجها.

81 - وأحث بقوة جميع المعنيين على السعي دون تأخير إلى دعم جهود التيسير التي تبذلها الأمم المتحدة، من أجل تغيير مسار العملية والتوجّه نحو حل سياسي عادل ودائم ومقبول للطرفين يكفل لشعب الصحراء الغربية تقرير مصيره وفقا لقرارات مجلس الأمن 2440 (2018) و 2468 (2019) و 2494 (2019) و 2548 (2020) و 2602 (2021) و 2654 (2022) و 2703 (2023) و 2756 (2024).

82 - وانقضت خمس سنوات تقريبا منذ استئناف الأعمال العدائية، ولا يزال الوضع يتسم بتزايد خطر التصعيد ويحول دون تحقيق الاستقرار والازدهار في منطقة المغرب العربي الأوسع. وعلاوة على ذلك، يساورني القلق إزاء تزايد وقوع الحوادث في المناطق والفعاليات المدنية أو بالقرب منها، وبجوار مباني البعثة مباشرة أو في المناطق التي تنفذ فيها البعثة عملياتها. وفي هذا السياق، من الأهمية بمكان أن تتوقف جميع الأعمال العدائية على الفور وأن يُستأنف وقف إطلاق النار بشكل كامل وأن يُبذل كل جهد ممكن لحماية أمن وسلامة أفراد البعثة ومواقع الأفرقة.

83 - وللدول المجاورة دور حاسم تؤديه في التوصل إلى حل لمسألة الصحراء الغربية، وهو ما سيعود أيضا بالنفع على أمن هذه الدول وعلى آفاق التنمية فيها. ولا يزال يؤسفني أنه لم يحدث تحسن ملموس في العلاقات بين المغرب والجزائر، وأشجعهما على تجديد الجهود الرامية إلى تحقيق تعاون إقليمي.

84 - وأرحّب بالتحسن الذي طرأ على البيئة العملياتية للبعثة، بما في ذلك ما يتعلق بتعهّد وسائلها اللوجستية وسلسلة الإمداد الخاصة بها. وأحث على رفع جميع القيود المتبقية لتمكين البعثة من تنفيذ مهامها بالكامل، وأكرر دعوتي إلى إتاحة حرية التنقل دون عوائق تماشيا مع ما طلبه مجلس الأمن في قراره 2756 (2024). ومن الأهمية بمكان أن يمتنع الجيش الملكي المغربي عن بناء المزيد من البنى التحتية العسكرية غرب الجدار الرملي وعن القيام بأنشطة عسكرية تؤثر على المدنيين أو تجرى بالقرب من مباني البعثة شرق الجدار الرملي. ومن المهم أيضا أن تتخذ جبهة البوليساريو جميع الاحتياطات اللازمة لتجنب

وقوع حوادث بالقرب من المناطق الحضرية المدنية أو مباني البعثة. وأحث جبهة البوليساريو كذلك على إزالة جميع القيود المتبقية المفروضة على البعثة شرق الجدار الرملي، بما فيها القيود المفروضة على الطلعات الاستطلاعية بطائرات الهليكوبتر، واستئناف الاتصالات الشخصية المنتظمة مع قيادة البعثة، المدنية والعسكرية على حد سواء، في الرابوني، وفق الممارسة المتبعة سابقا.

85 - ويسرّني أن أنشطة البعثة في مجال إزالة الألغام لأغراض إنسانية قد استمرت دون قيود. ولا تزال العمليات الجارية في إطار الإجراءات المتعلقة بالألغام ضرورية لتمكين المراقبين العسكريين التابعين للبعثة من القيام على نحو آمن بأنشطتهم في مجال الرصد. وإني ممتن للطرفين على تعاونهما المستمر مع البعثة في هذا الصدد.

86 - لا تزال الحالة الإنسانية مزرية في مخيمات اللاجئين الصحراويين بالقرب من تندوف. ولا يزال اللاجئون الصحراويون يعتمدون على المساعدات الإنسانية بعد مرور خمسين عاماً على نزوحهم. ولا تزال فرص الاعتماد على الذات محدودة بسبب الظروف المناخية القاسية في الصحراء الكبرى ونقص التمويل في سياق الأزمة العالمية التي تعصف بالتمويل المخصص للعمل الإنساني. وفي ظل هذه العملية التي طال أمدها والتي تعاني من نقص التمويل، يبقى العديد من الصحراويين، وخاصة النساء والأطفال، عرضة لسوء التغذية بقدر كبير وفي وضع شديد الهشاشة. وأدعو مجددا الجهات المانحة إلى زيادة مساهماتها في خطة الاستجابة للاجئين الصحراويين الحالية والمقبلة.

87 - وما زال يساورني القلق إزاء استمرار عدم تمكن مفوضية حقوق الإنسان من الوصول إلى الإقليم. وأدعو الطرفين مجددا إلى احترام وحماية وتعزيز حقوق الإنسان لجميع الأشخاص في الصحراء الغربية، بوسائل منها معالجة مسائل حقوق الإنسان العالقة، وكفالة إمكانية اللجوء إلى العدالة والمساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان، وزيادة تعاونهما مع مفوضية حقوق الإنسان وآليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، وتيسير بعثات الرصد التي توفدها. ولا يزال من الضروري رصد حالة حقوق الإنسان على نحو مستقل ونزيه وشامل ومطرد من أجل كفالة حماية جميع الأشخاص في الصحراء الغربية.

88 - وأود الإعراب عن تقديري للبلدان المساهمة بقوات في البعثة على دعمها للجهود التي تبذلها البعثة لتحقيق التوازن بين الجنسين في صفوف مراقبيها العسكريين، تماشيا مع أهداف المبادرة المعززة للعمل من أجل حفظ السلام. فما زلت مقتنعا بأن زيادة مشاركة المرأة في حفظ السلام تؤدي إلى تحسين أداء عمليات الأمم المتحدة للسلام وتعزز فعاليتها.

89 - وفي سياق تقلص الموارد العالمية، يجسد بقاء البعثة بعد حوالى 34 عاماً على إنشائها الالتزام المستمر للأمم المتحدة والمجتمع الدولي بإيجاد حل سياسي عادل ودائم ومقبول من الطرفين للنزاع في الصحراء الغربية وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وتؤدي البعثة، من خلال وجودها في الميدان وقيامها بالرصد والتحقيق والاتصال بالطرفين، دوراً هاماً في الحؤول دون المزيد من التصعيد ودون احتمال امتداد النزاع إقليمياً. والبعثة هي المصدر الرئيسي، والوحيد في معظم الأحيان، الذي أعوّل عليه ويعوّل عليه كل من مجلس الأمن والدول الأعضاء والأمانة العامة للحصول على المعلومات والمشورة غير المتحيزة بشأن التطورات في الإقليم وما يتعلق به؛ وهي تواصل أداء ذلك الدور على الرغم من التحديات الكبيرة التي تواجهها. ويساهم أيضا وجود البعثة، الذي يشكل عامل استقرار، في تهيئة بيئة مواتية للعملية السياسية التي يقودها مبعوثي الشخصي. ومن المهم في هذا الصدد أن تواصل البعثة عملها وأن تظل ممولة بالكامل

من الدول الأعضاء بما يتماشى مع الموارد التي وافقت عليها الجمعية العامة. ولذلك، أوصي بأن يمدد مجلس الأمن ولاية البعثة لسنة أخرى، حتى 31 تشرين الأول/أكتوبر 2026.

90 - وأثني على مبعوثي الشخصي للصحراء الغربية، ستافان دي ميستورا، على جهوده المتواصلة. وأشكر أيضا ممثلي الخاص للصحراء الغربية ورئيس البعثة، ألكسندر إيفانكو، وكذلك قائد قوة البعثة، اللواء محمد فخر الإحسان، على قيادتهما المتفانية للبعثة. وأخيرا، أشكر أفراد البعثة، نساء ورجالا، على التزامهم المستمر، في ظل ظروف صعبة ومحفوفة بالتحديات، بتنفيذ ولاية البعثة.

المرفق

القوام العسكري والشرطي لبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية في 26 آب/أغسطس 2025

البلد	العنصر العسكري				الشرطة المدنية
	الخبراء الموفدون في مهمة	ضباط الأركان	الجنود	المجموع	أفراد الشرطة خارج الوحدات المشكلة
الأرجنتين	3	–	–	3	–
النمسا	3	–	–	3	–
بنغلاديش	9	–	20	29[i]	–
بوتان	–	–	–	–	–
البرازيل	7	–	–	7	–
تشاد	3	–	–	3	–
الصين	9	–	–	9	–
كولومبيا	1	–	–	1	–
كوت ديفوار	1	–	–	1	–
كرواتيا	4	–	–	4	–
جيبوتي	–	–	–	–	–
إكوادور	–	–	–	–	–
مصر	13	–	–	13	–
السلفادور	1	–	–	1	–
فرنسا	2	–	–	2	–
ألمانيا	4	–	–	4	–
غانا	6	5	–	11	–
غينيا	4	–	–	4	–
هندوراس	7	–	–	7	–
هنغاريا	7	–	–	7	–
الهند	2	–	–	2	–
إندونيسيا	3	–	–	3	1
أيرلندا	–	–	–	–	–
إيطاليا	2	–	–	2	–
الأردن	–	–	–	–	1
كازاخستان	2	–	–	2	–
قيرغيزستان	–	–	–	–	–
ملاوي	1	–	–	1	–
ماليزيا	9	–	–	9	–

البلد	العنصر العسكري				الشرطة المدنية
	الخبراء الموفدون في مهمة	*ضباط الأركان*	*الجنود*	*المجموع*	*أفراد الشـــرطة خارج الوحدات المشكلة*
المكسيك	5	–	–	5	–
منغوليا	4	–	–	4	–
الجبل الأسود	–	–	–	–	–
نيبال	6	–	–	6	–
نيجيريا	6	–	–	6	–
باكستان	10	–	–	10	–
بولندا	1	–	–	1	–
جمهورية كوريا	2	–	–	2	–
الاتحاد الروسي	6	–	–	6	–
سيراليون	–	–	–	–	–
سري لانكا	2	–	–	2	–
السويد	–	–	–	–	–
سويسرا	2	–	–	2	–
توغو	1	–	–	1	–
الولايات المتحدة الأمريكية	1	–	–	1	–
المجموع	**149**	**5**	**20**	**174**	**2**

(أ) لا يشمل قائد القوة.

الخريطة

MOROCCO
ALGERIA
MAURITANIA
Western Sahara
ATLANTIC OCEAN
CANARY ISLANDS
HQ MINURSO
BANGLADESH
LO
Agadir
Tiznit
Sidi Ifni
Goulimine
Tan-Tan
Oued Drâa
Zag
Tindouf
Tarfaya
Laayoune
As-Sakn
Al Ga'da
Hawza
Jdiriya
Mahbas
Al Farcia
Smara
Boucraa
Bir Lahlou
Mehaires
Tifariti
Bentili
Boujdour
Aridal
Guelta Zemmur
Bir Mogrein
Chalwa
Zbayra
Tagarzimat
Oum Dreyga
Bir Anzarane
Baggari
Ad Dakhla
Aargub
Imlily
Mijek
Zouérate
Awsard
Agwanit
Dougaj
Bir Gandouz
Tichla
Zug
Guerguerat
Bou Lanuar
Nouadhibou
La Guera
Choum
Atar
Lanzarote
La Palma
Tenerife
Santa Cruz de Tenerife
Fuerteventura
Las Palmas
Gran Canaria
Gomera
Hierro
MINURSO
August 2025
Medical unit
Liaison office
UN team site
Berm
Paved road
0 50 100 150 200 km
0 50 100 mi
The boundaries and names shown and the designations used on this map do not imply official endorsement or acceptance by the United Nations.
Map No. 3691 Rev. 100 UNITED NATIONS
August 2025
Office of Information and Communications Technology
Geospatial Information Section